مقابلة

تريز الخوري

حرب غزّة ترخي بظلالها على لبنان حتّي: المطلوب قواسم مشتركة لا تقاسم القواسم

يعيش لبنان حالة من اللاستقرار وسط تداعيات حرب غزة على الجنوب والازمة الاقتصادية والمالية التي دفعت الى الانهيار. امام كل ذلك، تبرز المبادرات الخارجية للانقاذ وسط شغور رئاسي وتفاهمات اقليمية لقلب موازين القوى مرخية بظلالها على لبنان. فالوضع يتأرجح بين الحذر والتصعيد والخلافات السياسية من دون افق للحل

وضع لبنان امام طريق سياسي وعر ولا يمكن ضبطه الا بخطة شاملة، لأن الوضع اذا بقي على حاله، يبشر بانفجار كبير على الصعد كافة. وفيما ينتظر الجميع نتائج حرب غزة على الوضع الداخلي اللبناني، فان اتساع رقعة التوتر في المنطقة يزيد الامور تعقيدا، لاسيما وان الجبهة الجنوبية مفتوحة على التصعيد في ظل مخاوف من اتساع رقعة المواجهات في الشرق الاوسط لتطاول لبنان. وزير الخارجية الاسبق الدكتور ناصيف حتي اكد لـ"الامن العام" ان المطلوب القيام بالاصلاحات اللازمة، داعيا الى الحوار واخراج لبنان من المحاور الاقليمية وبناء دولة المؤسسات.

■ اي تداعيات لحرب غزة على لبنان؟ وهل سيكون البلد جزءا من التسوية؟

□ هناك سيناريوهات عدة لليوم التالي على حرب غزة:

اولا استمرار الحرب وان بوتيرة منخفضة احيانا الى ان يتم التوصل الى اتفاق لوقفها.

ثانيا اتساع رقعة الحرب والتوتر في المنطقة لتطاول الضفة الغربية، والمؤشرات على كل ذلك كثيرة الى جانب لبنان حيث الحرب قائمة وكذلك الرسائل العسكرية المتبادلة بين اطراف الصراع من البحر الاحمر الى العراق الى سوريا.

ثالثا التوصل الى هدنة قد ينتج منها مع الوقت، تزايد الضغوط على اسرائيل ووقف اطلاق النار وتهدئة الجبهات عبر التوصل الى تفاهمات يجري توفير ضمانات دولية واقليمية لها. وقد تبقى هشة اذا لم يتم لاحقا احياء عملية سلام فعلية لمعالجة النزاع العربي - الاسرائيلي، وبالاخص الفلسطيني - الاسرائيلي. كل التطورات الاقليمية المحتملة يجب ان تدفعنا كلبنانيين الى البحث بجدية للانتهاء من الفراغ واعادة تركيب السلطة. لبنان في حاجة اكثر من اي وقت مضى الى اطلاق

وزير الخارجية الاسبق الدكتور ناصيف حتي.

عملية اصلاح بنيوية وشاملة، لاننا في امس الحاجة الى بناء دولة المؤسسات. لا يمكن للبنان ان يبقى في غرفة الانتظار الى ان يتم اطفاء الحريق الاقليمي المشتعل. اذكر في هذا الخصوص ضرورة الخروج من لعبة الطائفية السياسية التي لا تخدم بل تستخدم الشعب اللبناني لمصالح التركيبة السياسية القائمة. الحرب على غزة جعلتنا ننسى الوضع الداخلي اللبناني والازمة الخطيرة والمتعددة الابعاد، من مالية واقتصادية وسياسية، لذا نحن في حاجة الى اطلاق مسار تدرجي لاصلاح شامل. الوضع الداخلي اللبناني المتأزم لا يسمح لنا بمواجهة العواصف العاتية والاتية من المحيط المباشر للبنان. علينا ترتيب البيت الداخلي اولا، واعادة النظر في الكثير من الامور الناظرة للحياة السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها في لبنان. علينا التفاهم على قواسم مشتركة وتعزيزها والبناء عليها. كذلك علينا في هذا الاطار، بناء قواعد اساسية نتفق عليها تحكم تعاملنا مع التحديات والمخاطر الخارجية، فاطلاق مسار شامل امر اكثر من ضروري لتعزيز المناعة الوطنية. لقد اصبحنا ما يمكن وصفه بالدولة الفاشلة، وعلينا مواجهة هذا الواقع المرير واطلاق مسار الاصلاح الذي اشرنا اليه قبل الطلب من الخارج التوصل لمساعدتنا. ان الرهان على الخارج سواء على تفاهم يحصل او انتصار حليف او صديق، يفترض حسب هذه القدرية السياسية اللبنانية، ان ينعكس في صياغة الحل الداخلي. للاسف، ان منطق الانتظار ما زال هو السائد سواء كان ذلك الانتظار عند الجميع، او عند الاطراف الممسكة باللعبة السياسية الداخلية في لحظة معينة والتي تملك قوة النقض المسبق لأي توجه لا يلاقي قبولا منها.

■ هل يمكن فك الارتباط عن مسار حرب غزة وابعاد شبح الحرب عن الجنوب اللبناني نظرا الى تداعيات الوضع الداخلي؟

□ لا يمكن فك الارتباط لأن قضية فلسطين وتداعياتها تمتد الى الجنوب، خصوصا وان اسرائيل تسعى الى حل غير عادل للقضية الفلسطينية. اضف الى ذلك ان اسرائيل التي وضعت السقف عاليا في حربها، صارت اسيرة الاهداف او الشعارات التي رفعتها، والتي تعكس رؤية واهداف وقناعات اليمين المتشدد بشقيه السياسي والديني المهيمن بشكل كبير في السياسة الاسرائيلية. اكثر ما يعبر عن ذلك، الخطاب الاسرائيلي المتكرر الذي يعد الاراضي الوطنية الفلسطينية كأنها مناطق خارجة عن القانون ضمن اسرائيل الكبرى. انا متخوف من اقامة اسرائيل الكبرى التي تشكل خطرا كبيرا على لبنان. لذا يجب الدفع في اتجاه موقف دولي للهدنة. نحن اذا امام مسار صراعي ولبنان ضعيف جدا، لذا من الضروري تحييده عن الصراعات والمحاور.

■ باعتبارك وزير خارجية لبنان الاسبق هل تعتبر الديبلوماسية اللبنانية هي في حجم التحديات؟

□ تجربتي في العمل الديبلوماسي تدفعني الى القول ان المطلوب رؤية واضحة ومسؤولية في العمل بعيدا من الكلام الفولكلوري لتنشيط العمل الديبلوماسي لمصلحة العلاقات. ادعو الى الحياد الايجابي، وان لا يكون لبنان جزءا من اي محور كي يلعب دور الاطفائي في المنطقة.

■ هل تستطيع فرنسا القيام بدور في لبنان نظرا الى التحديات الخارجية؟

□ لا يمكن لأحد انقاذ لبنان اذا لم تتفق القوى السياسية لحل الازمة داخليا. فنحن في حاجة الى الحوار لبناء دولة المؤسسات واعادة تصويب المسار، وابعاد البلد من الصراعات والوصول الى تفاهمات بين جميع الاطراف، والتعامل مع الخارج بجدية كي لا تبقى عناويننا فارغة. الادوار الخارجية تساعدنا، لكنها ليست بديلا من الحل الداخلي. اشير الى وجود نوع من القدرية السياسية في لبنان معلقة دائما في انتظار الحلول الخارجية لتسوية الوضع الداخلي المتأزم في لحظة معينة. يقوم هذا المنطق على اعتبار ان التفاهم الخارجي يسهل او يصنع التفاهم الداخلي او يساعد بشكل كبير في صياغة التفاهم، عندما تكون هنالك ازمة مستعصية. الرهان على الخارج سواء على تفاهم يحصل او انتصار حليف او صديق، يفترض حسب هذه القدرية السياسية اللبنانية، ان ينعكس في صياغة الحل الداخلي. لذ فان منطق الانتظار ما زال هو السائد. سواء كان ذلك الانتظار عند الجميع او عند الاطراف الممسكة باللعبة السياسية الداخلية في لحظة معينة، والتي تملك قوة النقض المسبق لأي توجه لا يلاقي قبولا منها.

■ الى اي مدى تستطيع الدول اقناع لبنان بانتخاب رئيس للجمهورية؟

□ من دون شك، ان التفاهم بين الدول الخارجية المؤثرة في لبنان يساهم في الخروج من الازمة الراهنة لأن ازمة الفراغ في السلطة، كما كانت الحال في الماضي القريب والبعيد يتغير فيها اللاعبون ولا تتغير اللعبة. التركيبة السياسية اللبنانية ساعدت وتساعد دائما على تعزيز الدور الخارجي في الشأن الداخلي الوطني. اتمنى الانتهاء اليوم قبل الغد من الفراغ الحاصل والقاتل والمدمر، لأنه يجب انتخاب رئيس للجمهورية في اسرع وقت ممكن، والتفاهم على بلورة مسار اصلاحي تلتزم به المكونات السياسية اللبنانية المختلفة، لأن الانقاذ ضرورة وطنية ولأن المسار الاصلاحي يشكل برنامج عمل مهما للسلطة الجديدة ورئيس الجمهورية والحكومة. المطلوب مراجعة الكثير من السياسات التي اتخذت في الماضي، والتي ادت الى ما ادت اليه من تأزم وخراب.

■ ما هو المطلوب لبناء الاستقرار في المنطقة؟

> **نعيش حالة من الاستسلام والتفكك**
>
> **نحن في حاجة الى بناء دولة المؤسسات**

□ المطلوب اليوم العودة لاحياء مبادرة السلام العربية التي اعتمدت في القمة العربية في العام 2002، والتي تقدم نظرة شاملة وواقعية الى الحل المبني على القرارات الدولية ذات الصلة للوصول الى تسوية سلمية للصراع العربي - الاسرائيلي، وذلك يستدعي تحركا عربيا اقليميا ودوليا فيه الكثير من التحديات، لكنه اكثر من ضروري للحل. اضف الى ذلك، اننا نعيش في منطقة الشرق الاوسط منذ حوالى عقدين من الزمن، نظاما اقليميا يمكن وصفه بنظام فوضى اقليمية. هناك نظام ولكن ليس معناه انتظاما من انماط هذه العلاقات. هناك الكثير من المؤشرات في الاقليم لانتشار ما يعرف بالدولة التي في طريقها للفشل الى جانب انهيار اقتصادي واجتماعي ومجتمعي وامني، وثمة ازدياد في هذه الحالات. يجب ان نعرف كيف سنتعامل مع محيط مليء بالتحديات، ولا يمكننا ان نتنكر لمحيطنا او تجاهله لأن تداعياته لا تتجاهلنا بل تطاولنا.

■ ما هو المطلوب اليوم لانقاذ لبنان؟

□ نحن في حاجة الى برنامج اصلاحي شامل مالي واقتصادي واجتماعي وسياسي وولوج باب التنمية الضرورية الشاملة. المطلوب تعزيز المناعة الوطنية والخروج من الشغور الرئاسي، وهذا ليس مستحيلا كي نكون على مستوى التحديات الخارجية وانقاذ السفينة اللبنانية من الغرق وبناء دولة المؤسسات. الاصلاحات البنيوية اكثر من ضرورية للنموذج الاقتصادي اللبناني، ولم تعد المراهم تفي بالهدف او حتى بتأجيل تداعياته المختلفة والمتزايدة مع الوقت على الجميع. هنالك حاجة ماسة الى تطوير شبكة امان اجتماعي، وكذلك الانفاق في المجالين الاجتماعي كما اشرنا، والانتاجي كذلك. للتذكير، ان الازمة المالية وما حصل يعكس اساسا ازمة نموذج اقتصادي وهنالك حاجة ماسة الى تطويره واصلاحه جذريا، وهو الامر الذي يحتاج ايضا الى اصلاح سياسي وبناء دولة المؤسسات على حساب دولة يتحكم فيها منطق الطائفية السياسية والزبائنية. المنطق الذي يغذي ويتغذى على شخصنة السلطة وتطييفها. الحاجة الى الاصلاح اليوم صارت اكثر من ضرورية، وكذلك الامر هناك حاجة الى بلورة عقد اجتماعي جديد وخطة تنمية شاملة ومترابطة الابعاد.